من اعتراضات الشريف المرتضى النحوية على اصحاب التأويل في كتابه أمالي المرتضى (الحذف والتقدير انموذجًا)

Among the grammatical objections of Sharif Al-Murtada to the owners of interpretation in his book Amali Al-Murtada

(Deletion and appreciation as a model)

أ. د. فالـح حسـن كاطع الأســدي
Falih Hassan
كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة بابل
University of Babylon
hum.falih.hasan@uobabylon.edu.iq

الباحثة. زهراء مهدي محمد
Zahraa Mahdi Mohammed
مديرية تربية بابل
Babylon Education Directorate
alzh406@gmail.com

المُلخَّصُ:

تناولت في هذا البحث تعريف الحذف لغة واصطلاحًا، ثمَّ بيّنت الفرق بين الحذف والإضمار عند القدماء والمحدثين، ثمَّ تكلمت عن شروط الحذف وفوائده، ثمّ عرضت المسائل الواردة في كتاب أمالي المرتضى والتي تتصل بظاهرة الحذف والتقدير منها حذف المضاف، وحذف الموصوف، وحذف ما يتطلبه سياق المقام، وحذف الحرف، وحذف (من) الجارّة الداخلة على المفضل عليه، تلتها خاتمة أوجزت فيها نتائج البحث، ثمَّ قائمة المصادر والمراجع.

In this research I dealt with the definition of deletion linguistically and idiomatically, then I showed the difference between deletion and accusative according to the ancients and moderns, then I talked about the conditions of deletion and its benefits, then I presented the issues contained in the book of Amali Al-Murtada which are related to the phenomenon of deletion and appreciation, including deleting the added, deleting the described, and deleting what the context requires The maqam, , deleting the letter, deleting (from) the neighbor entering the preferred one, followed by a conclusion summarizing the search results, then a list of sources and references.

المقدّمة:

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا المصطفى وعلى آله الطيبين الطاهرين،

أما بعد...

فأنّ الحذف ظاهرة لغوية تتصف بها جميع اللغات الإنسانية ولكنها أكثر وضوحًا في لغة العرب إذ يميل إليها العربي رغبةً في الإيجاز والاختصار، فالحذف نوع من التأليف شريف لا يكاد يلجه إلا فرسان البلاغة ومن ضرب فيها بالقدح المُعلى وذلك لعلو منزلته وبعد مناله والدليل على ذلك إنّه أقل أنواع التأليف استعمالاً بين أرباب هذه الصناعة ، وقد تتبعت هذه الظاهره في كتاب أمالي المرتضى، وكيف استعان الشريف المرتضى بهذه الظاهرة في اسناد حججه وفي الرد على من اعترض عليهم من أصحاب التأويل.

الحذف لغة واصطلاحًا:

الحذف لغة: هو القطع والإسقاط والطرح[١]، أمَّا اصطلاحًا فقد ذكر سيبويه (١٨٠هـ) الحذف من دون أن يعرّفه وكأنه واضح لا يحتاج الى تعريف فقال: ((اعلم أنّهم مما يَحذفون الكلم وإنْ كان أصلُه في الكلام غير ذلك)) [٢]، وكأنَّ ((الحذف خلاف الأصل)) [٣]، ويكون الحذف في الجملة والمفرد والحرف والحركة، بشرط أن يكون هناك دليل على المحذوف[٤]، وعرفه أبو البقاء(١٠٩٤ه) قائلاً: ((الحذف، إسْقَاط الشَّيْء لفظا وَمعنى)) [٥]، ويلاحظ أن هذا التعريف لا يبتعد كثيراً عن المعنى اللغوي، ووضع أخرون شرطاً للحذف قال الرماني (٣٨٤ه): هو ((إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام))[٦]. وكذلك الزركشي(٧٩٤ه) إذ يعرف الحذف بأنَّه ((إِسْقَاطُ جُزْءِ الْكَلَامِ أَوْ كُلِّهِ لِدَلِيلٍ))[٧]، أما المحدثون فلم يذهبوا بعيدًا في تعريفاتهم عما ذكره القدماء[٨].

من التعريفات السابقة يتضح لنا أنَّ الحذف نوع من الايجاز والاختصار وهذا لا يعني أنَّه يعود إلى الكسل في التعبير كمظهر للكسل في التفكير بل يعود إلى عناية المتكلم بإضافة طاقة تعبيرية هائلة كونه ذروة الإصابة في الأداء اللغوي والإيجاز دليل على بلاغة العرب وفصاحتهم إذ يحذفون فضول الكلام فتُعبّر بتلك الألفاظ القليلة عن المعاني الكثيرة .

"الفرق بين الحذف والإضمار":

عرفنا أن (الحذف) "إسقاطُ جزءٍ من الكلام أو التركيب، غير أنه قد وقع تداخل بين مصطلح (الحذف) ومصطلح آخر هو (الإضمار)، وفي تراثنا النحوي من يفرق بين هذين المصطلحين كـ(الزركشي) إذ يقول: **((**والفرق بينه وبين الإضمار: أن شرط المضمر بقاء أثر المُقدَّر في اللفظ؛ نحو: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١]،... وهذا لا يُشترَط في الحذف؛ ويدل على أنه لا بد في الإضمار من ملاحظة المقدَّر (باب الاشتقاق)، فإنه من أضمرت الشيء: أخفيته ... وأما الحذف: فمن حذفت الشيء: قطعته، وهو يُشعِر بالطرح، بخلاف الإضمار؛ ولهذا قالوا: (أنْ) تنصب ظاهرة ومقدرة...**))**"[٩]، وقال أيضًا: **"**وقال ابن جني في (خاطرياته)**"**[١٠]: من اتصال الفاعل بالفعل أنك تُضمِره في لفظ إذا عرفتَه نحو (قم) ولا تحذفه كحذف المبتدأ ولهذا لم يجُزْ عندنا ما ذهب إليه الكسائي في ضربني وضربتُ قومك [١١] والمتأمل لتعليل ابن جني بعدم حذف الفاعل للاتصال بين الفعل والفاعل ولأنه عمدة يُعجَب لأنه في الوقت نفسة يقر بحذف المبتدأ مع أنه عمدة في الجملة الاسمية دون أن يذكر لنا ابن جني السبب وراء هذه التفرقة .

"وقد ذهب أيضًا إلى التفريق بين الحذف والإضمار أبو البقاء العكبري حينما تعرض للحديث عن قوله تعالى ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] قال **((**فأما (حين) فمذهب سيبويه أنه خبر (لات) واسمها محذوف لأنها عملت عمل (ليس) أي: ليس الحين حين هرب ولا يُقال هو مضمر لأن الحروف لا يضمر فيها **))**[١٢]

إلا أننا نجد كثيرًا من كتب التراث النحوي قد ساوت بين مصطلحي الحذف والإضمار ولم تفرق بينهما حتى إنك لتجد اللفظين يتبادلان في القضية الواحدة والموضوع الواحد في بعض الأوقات فهذا أبو حيان حينما يؤوّل قوله تعالى ﴿ فَزَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًا بِالْيَمِينِ ﴾ [الصافات: ٩٣] يجعل (ضربًا) منصوبًا بفعل محذوف يقول **((**فهو مصدر فعل محذوف**))**[١٣] بل ان ابا حيان أحيانًا يستخدم مصطلح الحذف والإضمار في موضع واحد وذلك يتضح من حديثه عن قوله تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [الرعد: ٣١]؛ يقول **((**﴿ أَنْ لَوْ يَشَاءُ ﴾ جواب قسم محذوف أي وأقسموا لو شاء الله لهدى الناس جميعًا ويدل على إضمار هذا القسم وجود (ان) مع (لو) **))**[١٤]، أما ابن مالك فقد استخدم أيضًا مصطلحي الحذف والإضمار بمعنًى واحد دون تفريق بينهما فتراه يقول في ألفيته في باب الابتداء متحدثًا عن حذف الخبر وجوبًا :

"قَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرَا ... عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا"

كـ «ضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيئاً، وَأَتَمْ ... تَبْيِينِيَ الْحَقَّ مَنُوطاً بِالْحِكَمْ[١٥]

ومن الباحثين المعاصرين مَنْ ذهب إلى أنه لا فرق بين الحذف والإضمار كالأستاذ إبراهيم مصطفى إذ يرى أن الإضمار لا يختلف عن الحذف لأن كلًّا منهما فيه تقدير ما لا وجود له في ظاهر النص اللغوي [١٦].

شروط الحذف وفوائده:

وللحذف شروط ذكرها ابن هشام وأهمها: وجود دليل، وألا "يكون ما يحذف كالجزء فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه وألا يكون المحذوف مؤكدًا وألا يؤدي حذف المحذوف الى اختصار المختصر وألا يكون المحذوف عاملا ضعيفاً"[١٧].

أمَّا فوائد الحذف فهي كثيرة وأهمها: التفخيم والتعظيم، وزيادة حلاوة الكلام، وطلب الإيجاز والاختصار، والاحتراز عن العبث(١٨).

والحذف من أكثر الأساليب النحوية التي اعتمدها الشريف المرتضى لإثبات المراد من مقاصد الآيات الكريمة في رده على أصحاب التأويل، والحذف عند الشريف المرتضى غير الاختصار كون الحذف يتعلق بالألفاظ دون المعاني نص على ذلك بنفسه فقال: "الحذف غير الاختصار وقوم يظنون أنَّهما واحد وليس كذلك لأنَّ الحذف يتعلق بالألفاظ وهو أن تأتي بلفظ يقتضي غيره ويتعلق به ولا يستقلّ بنفسه ويكون في الموجود دلاله على المحذوف فتقتصر عليه طلبًا للاختصار والاختصار يرجع إلى المعاني وهو أن تأتى بلفظ مفيد لمعان كثيرة لو عبَّر عنها بغيره لاحتيج إلى أكثر من ذلك اللفظ فلا حذف إلا وهو اختصار وليس كل اختصار حذفا"(١٩).

ويتضح لنا من نص الشريف المرتضى ما يلي:

١- إنَّ الحذف يتعلق بالألفاظ حصرًا دون المعاني.

٢- إنَّ اللفظ المحذوف يتعلق بلفظٍ مذكور.

٣- إنَّ دلالة المحذوف لا ينفك عن دلالة الموجود.

٤- إنَّ الاختصار هو الإتيان بلفظ يتسع لمعانٍ كثيرة، فيستغني عن ألفاظ أخرى بدلالة اللفظ الجامع المذكور.

وبناءً على ما تقدم فأنَّ كل حذف اختصار وليس كل اختصار حذف.

والحذف من سنن العربية في كلامها، ويُعدُّ من فصاحة القول وبلاغته قال الشريف المرتضى: "اعلم أنّ من عادة العرب الإيجاز والاختصار والحذف طلبًا لتقصير الكلام واطّراح فضوله والاستغناء بقليلة عن كثيرة ويعدّون ذلك فصاحة وبلاغة وفي القرآن من هذه الحذوف والاستغناء بالقليل من الكلام عن الكثير مواضع كثيره نزلت من الحسن في أعلى منازلة ولو أفردنا لما في القرآن من الحذوف الغريبة والاختصارات العجيبة كتابًا لكان واجبًا"(٢٠)، ويتضح من كلام المرتضى أنَّ أصحاب التأويل استندوا على باب الحذف بشكل كبير لإسناد حججهم في تأويل الآيات، فكان الحذف مفزعًا في حججهم، واستندوا على أبواب ثابتة في الحذف مثل حذف المضاف، وحذف المنعوت، وحذف بعض الحروف، وهناك حذف يتطلبه السياق والمقام بعيدًا عن أبواب الحذف التي تحدث عنها النحويون وسيأتي بيانها، لكن الشريف المرتضى اعترض عليهم في مواضع كثيرة معتمدًا على باب الحذف نفسه مختلفًا معهم في تقدير المحذوف، ومن هذه المسائل:

١- **حذف المضاف:**

أفرد النحويون شروحًا في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وذكروا له شروطًا، فلا يجوز حذف المضاف إذا لم يدل عليه دليل، ولا يجوز حذفه أيضًا إذا أدى الحذف الى لبسٍ في المعنى، فلا يجوز أن نقول: (جاء رجلٌ) والمقصود: (جاء مئة رجلٍ)، بحذف المضاف (مئة)(٢١)، وهو من أكثر الحذوف استعمالاً عند الشريف المرتضى فمن ذلك: تأويل قوله تعالى ﴿ وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْمَٰنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ ﴾ [الزخرف: ٤٥] ذكر الشريف المرتضى رأيين في المحذوف في هذه الآية أحدهما للفراء والآخر لابن قتيبة الدينوري.

الأول: رأى الفراء أنَّ المحذوف هو (الهاء) والتقدير (من أرسلناه)، قال الشريف المرتضى: ((قال الفراء إنَّما حذفت الهاء لدلالة الذي عليها)) (٢٢).

والثاني: رأي ابن قتيبة الذي ذهب الى أنَّ المحذوف هو الجار والمجرور والتقدير (إليه) أي (وسل من أرسلنا إليه) قال الشريف المرتضى: "ما أجاب به ابن قتيبة وهو أن يكون المعنى وسل من أرسلنا اليه قبلك رسلاً من رسلنا"(٢٣).

واعترض الشريف المرتضى على رأي ابن قتيبة بقوله: "وقد رُدَّ على ابن قتيبة في هذا الجواب وقيل إنَّه أخطأ في الإعراب لأنَّ لفظة إليه لا يصح إضمارها في هذا الموضع" (٢٤)، وكانت حجة المرتضى أن الجار والمجرور (إليه) "منفصل

عن الفعل والمنفصل لا يضمر فلما كان القائل إذا قال الذي أكرمت إياه عبد الله لم يجز أن يضمر إياه لانفصاله من الفعل كانت لفظة إليه منزلته" (٢٥)، لذلك ضعّف جواب ابن قتيبة واعتمد رأيه فقال: ((فصحّ أن جواب ابن قتيبة مستضعف)) (٢٦)

.

أمَّا رأي الفراء بأنَّ المحذوف هو (الهاء) لدلالة الذي عليه، فقد ذكره الشريف المرتضى ولم يرد عليه لكنه لم يعتمده بدلالة قوله: ((والمعتمد على ما تقدم))(٢٧) والمتقدم هو أن يكون المحذوف (المضاف) والتقدير (تبّاع) أي (وسل تبّاع من أرسلنا).

ومن المعترضين على هذا الوجه من التأويل أي: أن يكون تأويل الآية (وسل تبَّاع من أرسلنا) ابن عثيمين ويراه مخالفاً لظاهر القرآن(٢٨)، وهو مردود لأنَّ للقرآن ظاهرًا وباطنًا.

والدليل على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، الخطاب في قوله تعالى: (وسل) هو خطاب لرسول الله، فكيف يسأل الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) المرسلين وقد قبضهم الله تعالى إليه، وهذا يقتضي أنَّ السؤال يكون موجهًا لأتباعهم الذين عاصروا رسول الله (ص) وهم عند الشريف المرتضى كثرة وليس قلة بدلالة استعمال جمع التكسير (تبّاع) على وزن فعَّال، وليس (اتباع) وهو جمع قلة على وزن أفعال(٢٩)، فإذا لم يدلَّ عليه دليلٌ لم يجز الحذف، وقد استبعد الشريف المرتضى تأويلًا بسبب ذلك، فعند تأويل قول الله عز وجل: ﴿ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ۚ وَذَٰلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ ﴾ [المائدة: ٢٩]، ذكر الشريف المرتضى وجوه عدة في تأويل هذه الآية، منها رأي قوم يرون أنَّ في تأويلها محذوف تقديره (زوال) فيكون تقدير الكلام: إنَّي أريد زوال أن تبوء بإثمي وإثمك، فحذف الزوال وأقام ان وما اتصل بها مقامه أي حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وهو المصدر المؤول، قال الشريف المرتضى: " وقد ذكر قوم في الآية وجها آخر وهو أن يكون المراد إني أريد زوال أن تبوء بإثمي وإثمك لأنه لم يرد له إلا الخير والرّشد"(٣٠).

واعترض الشريف المرتضى على هذا التأويل بقوله: ((وهذا قول بعيد))(٣١)، ويدافع المرتضى عن اعتراضه فيرى أنَّ من سنن العرب ألا تحذف الا إذا دلَّ على المحذوف دليل واقتضى الكلام الحذف، وليس في هذه الآية دليلٌ على محذوف(٣٢).

والذي يظهر لنا مما تقدم أنَّ ما ذهب إليه الشريف المرتضى هو الأرجح؛ لأنَّ من شروط الحذف التي وضعها النحاة والبلاغيون هو وجود الدليل على المحذوف، حالي أو مقالي في المضاف أو غيره، ومثال الحالي قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾ [الفرقان: ٦٣]، فنصب المفعول المطلق يدل على محذوف هو الفعل، وتقديره: نسلم سلامًا.. ومثال المقالي قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ (النحل: ٣٠) أي: أنزل ربنا خيرًا (٣٣).

٢- حذف الموصوف:

يحذف الموصوف وتقام الصفة مقامه بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس، فلا نقول مثلاً (مررت بطويل)؛ لأنَّ هذا اللفظ لم يبين مَن المرور به، إنسان أم رمح أم غير ذلك(٣٤)، والشريف المرتضى تحدث على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إذا أمن اللبس وكان المعنى واضحاً، فعند تأويله قوله تعالى (إنَّه عمِلَ غيرَ صالحٍ) عند قراءة مَن يفتح اللام ويكسر الميم (عَمِلَ) وهي قراءة الكسائي(٣٥)،ذكر المرتضى رأي قوم يضعّفون هذه القراءة ويقولون بوجوب ذكر الموصوف، قال المرتضى: فأما القراءة بنصب اللام فقد ضعّفها قوم وقالو كان يجب أن يقال إنّه عملَ عملاً غير صالحٍ لأن العرب لا تكاد تقول هو يعمل غير حسن حتى يقولوا عملاً غير حسن (٣٦).

واعترض الشريف المرتضى على هذا التضعيف، مستدلاً على أنَّ من سنن العرب في حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه وضوح المعنى وزال اللبس، قال الشريف المرتضى: (("وليس وجهها بضعيف في العربية لأنَّ من مذهبهم الظاهر

إقامة الصفة مقام الموصوف عند انكشاف المعنى وزوال اللبس فيقول القائل قد فعلت صواباً وقلت حسناً بمعنى فعلت فعلاً صواباً وقلت قولًا حسنًا" (٣٧).

ويبدو لنا أنَّ ما ذكره الشريف المرتضى ينسجم مع قواعد النحويين وآرائهم، وهو الثابت في العربية، قال ابن مالك(٣٨):

وَمَا مِنَ المَنعُوتِ وَالنَّعتِ عُقِل ... يَجُوزُ حَذفُهُ وَفِي النَّعتِ يَقِلّ

أي يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه إذا دلَّ عليه دليل(٣٩)، ذكر المفسرون أنَّ منه قوله تعالى: (أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ) (سبأ: ١١) أي: دروع سابغات(٤٠).

٣- حذف ما يتطلبه سياق المقام:

ذكر الشريف المرتضى عند تأويل قول الله تعالى: ﴿ وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [البقرة: ٥٣]، أوجه عدة في تأويلها وكان أحد هذه الأوجه، هو أن تتأول الآية بتقدير محذوف، بعد تأويله بأن يكون معنى الفرقان هو القرآن، قال الشريف المرتضى: " أن يكون المراد الفرقان القرآن ويكون تقدير الكلام وإذ آتينا موسى الكتاب الذي هو التوراة و آتينا محمداً الفرقان فحذف ما حذف مما يقتضيه الكلام"(٤١)، وهذا التأويل ذكره قبله الفراء(٤٢)، وقد استشهد المرتضى بشواهد شعرية تؤيد استعمال العرب لهذا النوع من الحذوف، منها "قول الشاعر":

"تسمع للأحشاء مِنْهُ لغطًا ولليدين جُسْأَةً وبَدَدَا"(٤٣)

أراد الشاعر: "وترى لليدين؛ لأنَّ الجسأة والبدد لا يسمعان وإنما يُريان"(٤٤)

وقول الشاعر:

"يا لَيْتَ بَعْلَكِ قد غَدَا ... متقلِّدًا سَيْفًا ورُمْحَا"(٤٥)

إذ أراد الشاعر وحاملاً رمحًا(٤٦).

وبعد ذكره لهذه الشواهد، ذكر رأي أبي بكر بن الأنباري الذي يرى بأنَّ الاستشهاد بهذه الابيات في هذا الوجه من التأويل لا يجوز(٤٧)، قال الشريف المرتضى: ((وجدت ابو بكر ابن الأنباري يقول إنَّ الاستشهاد بهذه الأبيات لا يجوز على هذا الوجه لأنَّ الأبيات أكتفِي فيها بذكر فعل عن ذكر فعل غيره والآية أكتفِي فيها باسم دون اسم (٤٨)، ورَدَّ الشريف المرتضى هذا الاعتراض معترضًا عليه فقال: والأمر وإن كان على ما قاله في الاسم والفعل فإن موضع الاستشهاد صحيح لان الاكتفاء في الابيات بفعل عن فعل إنما حسن من حيث دل الكلام على المحذوف والمضمر واقتضاه وهذا المعنى قائم في الآية وإن كان المحذوف اسما ان اللبس قد زال والشبهة قد أُمنت في المراد بها فحسن الحذف (٤٩)، فالمرتضى يَعِدُّ هذا الحذف حسن لتوفر الشرط فيه وهو وضوح المعنى وزوال اللبس، كما أكتفى الشاعر بذكر فعل عن فعل لوضوح المعنى وأمن اللبس.

واعتراضه مقبول؛ وذلك أنَّ الفرقان اذا كان هو القرآن نفسه فأنَّه نزل على محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) حصراً(٥٠)، قال الشريف المرتضى: " لأن الفرقان إذا كان اسمًا للقرآن وكان من المعلوم ان القرآن إنَّما أنزل على نبينا صلى الله عليه وآله وسلم دون موسى عليه السلام استُغني عن أن يقال وآتينا محمد الفرقان كما استغنَى الشاعر أن يقول وترى لليدين جسأة وبددا وما شاكل ذلك (٥١)، وإذا كان كذلك فأنَّ النص يقتضي تقدير محذوف وهو (آتينا محمد).

٤- حذف الحرف:

حذف الحرف ليس بقياس؛ لأنَّ الحرف وضع عوضًا عن جملة، نحو: (ما قام زيد) فقد نابت (ما) عن (أنفي)، فالحرف مختصر لجملة، فلو ذهبت تحذف الحرف لكان ذلك اختصارًا، واختصار المختصر اجحافًا به، إلا أنَّه يجوز حذفه إذا دلَّ عليه دليل(٥٢)، والشريف المرتضى أشار الى حذف الحرف عند تأويل قوله تعالى: ﴿ "لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، فقد ذكر في الوجه الثالث من أوجه تأويل هذه الآية أن يكون في الآية حرف جر مضمر تقديره (من) وكذلك اضمار (أن) المصدرية فتكون مع الفعل الذي بعدها بمنزلة المصدر فيكون التقدير (

ليس لك من الأمر شيء ومن توبتهم وعذابهم)، قال الشريف المرتضى: ليس لك من الأمر شيء أو من أن يتوب الله عليهم فأضمر من اكتفاء بالأولى وأضمر ان بعدها لدلاله الكلام عليها واقتضائه لها وهى مع الفعل الّذي بعدها بمنزله المصدر وتقدير الكلام ليس لك من الأمر شيء ومن توبتهم وعذابهم(٥٣). ومن الذين ذكروا هذا الوجه من التأويل بعد الشريف المرتضى أبو حيان الاندلسي(٥٤) السمين الحلبي(٥٥).

ثم يذكر الشريف المرتضى اعتراض أبي بكر الأنباري على هذا التأويل، بقوله: ووجدت أبا بكر محمد بن القاسم الأنباري يطعن على هذا الجواب ويستبعده (٥٦) ويرى ان الفعل لا يكون محمولا على إعراب الاسم الجامد لأن الاسم الجامد لا تصرّفَ له على إضمار إن مع الفعل لأنَّه ليس من سنن العرب أن يقولوا عجبت من أخيك ويقوم على معنى عجبت من أخيك ومن أن يقوم لأنَّ الاسم الجامد لا يعطف عليه إلا ما شاكله ويرى أنَّ هذا يستقيم ويصلح في ردّ الفعل على المصدر كقولهم كرهت غضبك وأن يغضب أبوك على معنى كرهت غضبك وأن يغضب أبوك ويعد هذا قياس في المصادر لأنَّها تتأوَّل بـان فيقول النحويون عجبني قيامك وتأويله يعجبني أن تقوم والاسم الجامد لا يمكنه مثل هذا فيه (٥٧).

وقد ردَّ المرتضى هذا الاعتراض معترضًا عليه بقوله : "وإن لم يضعَّف هذا الجواب إلّا من حيث ذكر فليس بضعيف" (٥٨)، ودافع عن اعتراضه قائلاً: "إن فيما امتنع منه مثل الذي أجازه لأنه قد أجاز ذلك في المصادر وإن لم يجزه في غيره وقوله تعالى ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ فيه دلالة الفعل؛ لأنَّه مصدر أمرت أمرًا فكأنَّه تعالى قال ليس لك من أنَّ آمرهم أو تأمرهم شيء ولا من أن يتوبوا وجرى ذلك مجرى قولهم كرهت غضبك ويغضب أبوك في رد الفعل على المصدر (٥٩)، وهو الصحيح.

ومن الاعتراضات التي أوردها الشريف المرتضى في حذف الحرف هو حذف (لا) ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ۚ وَذَٰلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ ﴾ [المائدة: ٢٩]، ففي تأويل هذه الآية يذكر المرتضى رأي قوم يرون في الآية محذوف هو حرف النفي (لا)، قال الشريف المرتضى بعد إن ذكر الآية: وهو أن يكون المعنى إني أريد ألّا تبوء بإثمي وإثمك أي أريد ألّا تقتلني ولا أقتلك فحذف لا واكتفى بما في الكلام (٦٠).

ويعترض الشريف المرتضى على هذا التأويل بقوله : "وهذا الجواب يضعّفه كثير من أهل العربيه لأنهم لا يستحسنون إضمار لا في مثل هذا الموضع (٦١).

وما اعترض عليه الشريف المرتضى صحيح؛ لأنَّ (لا) النافية عند كثير من أهل العربية لا يجوز حذفها إلا في جواب القسم قياسًا إذا كان فعلًا مضارعًا(٦٢)، فإذا أريد الإثبات جيء باللام، أما في غيره فلا يجوز حذفها(٦٣).

٥- حذف (من) الجارة الداخلة على المفضل عليه:

تحذف (مِن) مع مجرورها إذا كان (أفعل) خبر وذلك للعلم به نحو قوله تعالى: ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤] يعني أعز منك(٦٤)، وأشار الشريف المرتضى الى هذا النوع من الحذوف عند تأويله قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَٰذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الأسراء: ٧٢]، فهو يذكر رأي بعض العلماء، أنَّه في هذه الآية حذف من (أفعل) الجار والمجرور: قال الشريف المرتضى: وقد حذف من أفعل الذي هو للتفضيل الجار والمجرور جميعًا وهما مرادان في المعنى مع الحذف وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾(٦٥) المعنى وأخفى من السر فكذلك قوله تعالى: ﴿ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ ﴾، أي أعمى منه في الدنيا أو أعمى من غيره ويقوي هذه الطريقة ما عطف عليه من قوله تعالى ﴿ وَأَضَلُّ سَبِيلً ﴾،كما أنَّ هذا لا يكون إلا على أفعل من كذا كذلك المعطوف عليه. (٦٦)، وهذا الوجه من التأويل ذكره الطبري (٣١٠ه) في تفسيره وهو يؤيد هذا التأويل معللاً ذلك بأنَّ العمى في هذه الآية هو عمى القلب الذي يقع فيه التفاوت أي عمى قلوب الكفار عن حجج الله الذي عاينتها أبصارهم وليس عمى العينين الذي لا يوصف أحد بأنه أعمى من آخر أعمى لان عمى البصر لا يتفاوت فيكون أحدهما أكثر عمى من الآخر إلا بإدخال أشدّ أو أبين (٦٧).

اعترض الشريف المرتضى على هذا التأويل ويراه باطلاً؛ لأنَّ العمى من العيوب فلا يصاغ منها (أفعل) التفضيل، قال الشريف المرتضى :"يبطل أن يراد بلفظه أعمى الثانية المبالغة بمعنى أفضل من فلان ويبطله أيضًا أنَّ العمى الذي هو الخِلْقَة لا يتعجب منه بلفظة أفعل وإنما يقال: ما أشدَّ عماه" (٦٨)، ثم قال مدافعًا عن اعتراضه بما قاله النحويون من أن الألوان والعيوب لا يتعجب منها بصيغة التعجب أفعل وإنَّما باستعمال لفظة أشد وأظهر لأنَّ العيوب والألوان قد ضارعت الاسماء كاليد والرِّجْل فلا يقال ما أسوده وما أعوره كما لا يقال ما أياده وما أرجله ويقال ما أشدّ سواده !(٦٩).

وذكر الفراء: أنَّ تأويل الآية من كان في نعم الدُّنْيَا التي اقتصصناها عليكم أعمى فهو في نعم الآخرة أَعمى وَأَضَلُّ سَبِيلًا، وإنما جازَ فِي العمى التفاضل لأنه لَمْ يُرد بِهِ عمى العَين إنّما أراد بِهِ عَمَى القلب (٧٠).. وذكر النحاس أن تأويل قوله تعالى: ﴿ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾، أنه جل وعز عدد النعم ثم قال ومن كان في هذه أعمى أي من عمي عن هذه النعم التي يراها وتدله على قدرة الله فهو فيما لم يره من أمر الآخرة أعمى(٧١)، وقال الزمخشري: معناه ومن كان في الدنيا أعمى فهو في الآخرة أعمى كذلك وَأَضَل سَبِيلا من الأعمى والأعمى مستعار ممن لا يدرك المبصرات لفساد حاسته لمن لا يهتدى إلى طريق النجاة أما في الدنيا فلفقد النظر وأما في الآخرة فلأنه لا ينفعه الاهتداء إليه، وقد جوزوا أن يكون الثاني بمعنى التفضيل (٧٢)

وبعد الإطلاع على آراء المفسرين أتضح لنا أنَّ اعتراض الشريف المرتضى على هذا التأويل صحيح؛ إذ أنَّ الألوان والعيوب لا يصاغ من مصدرها (أفعل التفضيل) مباشرةً؛ لأنَّها على وزن أفعل فعلاء، وتكون المفاضلة فيها باستعمال لفظة أشد أو اظهر أو أوضح، فنقول: هذا الفتى أوضح عرجًا من غيره، وهذا ما اتفق عليه النحويون(٧٣).

الخاتمة والنتائج:

بعد البحث في كتاب أمالي المرتضى توصل البحث إلى جملة من النتائج أهمها ما يأتي:

١- أنَّ الحذف نوع من الايجاز والاختصار، إلا أنَّ ذلك لا يعود إلى الكسل في التعبير، بل يعود إلى عناية المتكلم وبلاغته، والإيجاز دليل على بلاغة العرب وفصاحتهم، إذ يعبرون عن المعاني الكثيرة بألفاظ قليلة.

٢- الحذف يكون في الألفاظ حصرًا ولا يكون في المعاني، وأنَّ اللفظ المحذوف يتعلق بلفظ مذكور.

٣- الحذف غير الاختصار كون الحذف يتعلق بالألفاظ دون المعاني، والاختصار يرجع إلى المعاني وهو أن تأتى بلفظ مفيد لمعان كثيرة، كما أشار المرتضى إلى ذلك عندما ذكر بأنَّ الحذف غير الاختصار .

الهوامش:

١- ينظر: العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي(حذف): ٢٠١/٣، و المحيط في اللغة، الصاحب إسماعيل بن عباد (حذف): ٢١٨/١، و الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (حذف): ٣٤١/٤، و لسان العرب، ابن منظور (حذف): ٣٩/٩

٢- الكتاب، سيبويه: ٢٤/١.

٣- البرهان في علوم القرآن، الزركشي: ١٠٤/٣.

٤- ينظر: الخصائص، ابن جني: ٣٦٢/٢.

٥- الكليات، أبو البقاء الكفوي: ٣٨٤.

٦- النكت في إعجاز القرآن، الروماني: ٧٦.

٧- البرهان في علوم القرآن: ١٠٢/٣.

٨- ينظر: الحذف والتقدير، علي أبو المكارم: ٢٠٠، والجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي: ٧٥.

٩- البرهان في علوم القرآن: ١٠٢/٣-١٠٣

١٠- وكتاب الخاطريات، لابن جني لم يحققه شخص واحد فالجزء الثاني منه كان بتحقيق ودراسة سعيد بن محمد بن عبدالله القرني وهي رسالة ماجستير جامعه أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤١٧ ه - ١٩٩٦ م وأمَّا بقية الخاطريات فكانت بتحقيق د محمد أحمد الدالي مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م ولم أعثر على هذا النص الذي ذكره الزركشي في المدونتين.

١١- البرهان في علوم القرآن: ١٠٣/٣

١٢- التبيان في إعراب القرآن: ١٠٩٧/٢

١٣- البحر المحيط في التفسير:١١١/٩

١٤- المصدر نفسه: ٣٩٠/٦

١٥- ألفية ابن مالك: ١٤٢

١٦- ينظر: إحياء النحو: ٥٦

١٧- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: ٧٨٦.

١٨- ينظر البرهان في علوم القرآن: ١٠٤/٣-١٠٥، و والزيادة والإحسان في علوم القرآن، محمد عقيلة: ١٣٥/٦.

١٩- أمال المرتضى، الشريف المرتضى: ٢/ ٧٣.

٢٠- المصدر نفسه: ٣٠٩/٢.

٢١- ينظر: الخصائص، ابن جني: ٣٦٤/٢، و شرح المفصل، ابن يعيش: ١٩٢/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي: ٨١٩/٢.

٢٢- أمالي المرتضى: ٧٣/٢، وينظر: معاني القرآن ، الفراء: ٣٤/٣.

٢٣- أمالي المرتضى: ٧٢/٢، وينظر: غريب القرآن، ابن قتيبة الدينوري: ٣٩٩.

٢٤- أمالي المرتضى: ٧٢/٢.

٢٥- أمالي المرتضى ٧٣/٢، وينظر: توجيه اللمع، ابن الخباز: ٤٩٨، و حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الصبان: ٢٤٧/١.

٢٦- أمالي المرتضى: ٧٣/٢.

٢٧- المصدر نفسه: ٧٣/٢.

٢٨- ينظر: تفسير العثيمين (تفسير القرآن الكريم سورة الزخرف)، ابن عثيمين: ١٦٩.

٢٩- ينظر: سنن سعيد بن منصور، سعيد بن منصور: ٢٩٣/٧، وجامع البيان، ابو جعفر الطبري: ٢٠/ ٥٠٦، و تفسير القرآن، ابو المظفر السمعاني: ١٠٥/٥، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات النسفي: ٢٧٥/٣.

٣٠- أمالي المرتضى: ٤٤/٢.

٣١- المصدر نفسه: ٤٤/٢.

٣٢- ينظر: المصدر نفسه: ٤٤/٢.

٣٣- ينظر: البلاغة العربية، عبد الرحمن حبنكة: ٤٢/٢، والأصلان في علوم القرآن، محمد عبد المنعم القيعي: ٣٢١

٣٤- ينظر: الخصائص، ابن جني: ٣٦٨/٢، والمحتسب، ابن جني: ٢٣٧/١، والجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، ابن الأثير:١٣١.

٣٥- ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٣٣٤

٣٦- أمالي المرتضى: ١/ ٤٧٦.

٣٧- المصدر نفسه: ٤٧٧/١

٣٨- ألفية ابن مالك: ٢٥٢

٣٩- ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل: ٢٠٥/٣

٤٠- ينظر: الكشاف، الزمخشري: ٥٧١/٣، وتفسير البحر المحيط، ابو حيان الاندلسي: ٥٢٦/٨

٤١- أمالي المرتضى: ٢٢٤/٢

٤٢- ينظر: معاني القرآن، الفراء: ٣٧/١.

٤٣- البيت من شواهد الفراء في كتابه معاني القرآن: ٤٠٥/١، وهو بلا نسبه وينظر: المنتخب من كلام العرب، كراع النمل: ٦٥٣، وجامع البيان: ١٠٦/٢٣،وإيضاح الوقف والابتداء: ٦٨٠/٢-٦٨١،

٤٤- المصدر نفسه: ٢٢٤/٢.

٤٥- البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٤٧٣/١، والكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد: ٢٠٤/٢، والمنتخب من كلام العرب: ٦٥٣، وحجة القراءات، ابن زنجلة: ٢٢٢، وزاد المسير في علم التفسير: ٥٢٢/١

٤٦- ينظر: أمالي المرتضى: ٢٢٤/٢.

٤٧- لم أجد هذا الكلام في كتبه (الزاهر في معاني كلمات العرب، و إيضاح الوقف والابتداء، والأضداد، والمذكر والمؤنث، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، مجلس من أمالي ابن الأنباري

٤٨- أمالي المرتضى: ٢٢٥/٢.

٤٩- المصدر نفسه: ٢٢٥/٢.

٥٠- ينظر: معاني القرآن: ٣٧/١، والتبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري: ٦٣/١.

٥١- أمالي المرتضى: ٢٢٥/٢.

٥٢- ينظر: المحتسب، ابن جني: ٥١/١.

٥٣- أمالي المرتضى: ٥٨٩/١.

٥٤- ينظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي: ٣٣٨/٣.

٥٥- ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي: ٣٩٣/٣.

٥٦- أمالي المرتضى: ٥٨٩/١.

٥٧- ينظر: أمالي المرتضى: ٥٨٩/١، و لم أجد هذا الكلام في كتب ابن الأنباري (الزاهر في معاني كلمات العرب، و إيضاح الوقف والابتداء، والأضداد، والمذكر والمؤنث، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، مجلس من أمالي ابن الأنباري)

٥٨- أمالي المرتضى: ٥٨٩/١.

٥٩- أمالي المرتضى: ٥٨٩/١، ورفع النقاب عن تنقيح النقاب، الحسين بن علي الرجراجي: ١٤٧/٥.

٦٠- المصدر نفسه: ٤٤/٢.

٦١- المصدر نفسه: ٤٥/٢، وينظر: والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ابو حيان الاندلسي: ٣٨٨/١١، وشرح ابيات مغني اللبيب، عبد القادر البغدادي: ٣٠/١.

٦٢- ينظر: الإتقان في علوم القرآن: ٢١٢/٣، والنحو الوافي: ١٧٢/٤، ومعاني النحو: ١٧٨/٤

٦٣- ينظر: شرح ابيات مغني اللبيب، عبد القادر البغدادي: ٣٠/١

٦٤- ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظم الجيش: ٥٦٠/٦.

٦٥- طه: ٧

٦٦- أمالي المرتضى: ١١٤/١. وينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٥٣/٣

٦٧- ينظر: جامع البيان، الطبري: ٥٠٦/١٧.

٦٨- أمالي المرتضى: ١١٠/١

٦٩- ينظر: أمالي المرتضى: ١١١/١، والشعور بالعور، الصفدي: ٥٢، وينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ابو حسن الأشموني: ٣٠٠/٢، وضياء السالك الى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار: ١١٢/٣

٧٠- ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٢٧/٢، والبحر المحيط في التفسير: ٨٩/٧

٧١- ينظر: معاني القرآن، للفراء: ١٧٨/٤

٧٢- الكشاف: ٦٨٣/٢

٧٣- ينظر: النحو الوافي، عباس حسن: ٣٩٩/٣، و تعجيل الندى بشرح قطر الندى، عبد الله بن صالح الفوزان: ٢٨٢

المراجع والمصادر:

- القرآن الكريم.
- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مؤسسة إبراهيم هنداوي للتعليم والثقافة – مصر، ٢٠١٢م.
- الأصلان في علوم القرآن، محمد عبد المنعم القيعي، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ط٤/ ١٤١٧ هـ- ١٩٩٦ م.
- الأضداد، "محمد بن القاسم بن محمد بن بشار"، أبو بكر الأنباري، حققه: "محمد أبو الفضل إبراهيم"، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ألفية ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢ هـ)، حققه: عبد المحسن بن محمد القاسم، ط٤/ ١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م.
- أمالي المرتضى (غُرر الفوائد ودرر القلائد)، الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي(ت ٤٣٦ه)، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية- بيروت، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- إيضاح الوقف والابتداء، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، حققه: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
- البحر المحيط في التفسير أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي حققه صدقي محمد جميل دار الفكر بيروت ١٤٢٠ هـ
- ا لبرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ط١/ ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.
- البلاغة العربية، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي (ت ١٤٢٥هـ)، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط١/ ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- "التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : ٦١٦هـ)، حققه: علي محمد البجاوي، نشره،: عيسى البابي الحلبي وشركاه."

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، حققه: حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرياض، ط١/ ١٤١٨ - ١٤٣٤ هـ / ١٩٩٧ - ٢٠١٣ م.
- تعجيل الندى بشرح قطر الندى، عبد الله بن صالح بن عبد الله الفوزان، دار ابن الجوزي- مكتبة الرشد.
- تفسير القرآن الكريم (سورة الزخرف)، محمد بن صالح العثيمين، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، المملكة العربية السعودية، ط١/ ١٤٣٦ هـ.
- تفسير القرآن، أبو المظفر السمعاني (ت ٤٨٩هـ)، حققه: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض – السعودية، ط١/ ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط١/ ١٤٢٨ هـ.
- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر أصل التحقيق: رسالة دكتوراه - كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية، ط٢/ ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١/ ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، حققه: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١/ ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، نصر الله بن محمد بن عبد الكريم ضياء الدين، المعروف بابن الأثير (ت ٦٣٧هـ)، حققه: مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي، ١٣٧٥هـ.
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، دار الفكر، ط٢/ ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١/ ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.
- حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (ت حوالي ٤٠٣هـ)، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.
- الحذف والتقدير، علي أبو المكارم، دار غريب – القاهرة، ط١/ ٢٠٠٧م.
- الخاطريات ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق ودراسة: سعيد بن محمد بن عبدالله القرني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤١٧ ه - ١٩٩٦ م، وكتاب بقية الخاطريات ،لابن جني أيضًا، تحقيق: د/ محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، حققه: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، حققه عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت، ط١/ ١٤٢٢ هـ.

- الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، حققه: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١/ ١٤١٢ هـ -١٩٩٢.
- الزيادة والإحسان في علوم القرآن، محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي المكيّ، شمس الدين، المعروف كوالده بعقيلة (ت ١١٥٠ هـ)،حققه: أصل هذا الكتاب مجموعة رسائل جامعية ماجستير للأساتذة الباحثين: (محمد صفاء حقي، وفهد علي العندس، وإبراهيم محمد المحمود، ومصلح عبد الكريم السامدي، خالد عبد الكريم اللاحم)، مركز البحوث والدراسات جامعة الشارقة الإمارات، ط١/ ١٤٢٧ هـ.
- السبعة في القراءات، حمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، حققه: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط٢/ ١٤٠٠هـ.
- سنن سعيد بن منصور، سعيد بن منصور (ت ٢٢٧ هـ)، حققه: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: أ. د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، دار الألوكة للنشر، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط١/ ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠/ ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ - ١٠٩٣ هـ)، حققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ط٢ (جـ ١ - ٤)/ ط١ (جـ ٥ – ٨)، ١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١/ ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، حققه: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف [سلسلة ذخائر العرب (٣٥)]، ط٥.
- شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، المعروف بابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، قدَّم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٥/ ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- الشعور بالعور، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، حققه: الدكتور عبد الرزاق حسين، دار عمار - عمان – الأردن، ط١/ ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، حققه أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط٤/ ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط١/ ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- العين، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، حققه: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- غريب القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، حققه: أحمد صقر، دار الكتب العلمية (لعلها مصورة عن الطبعة المصرية)، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت ٢٨٥هـ)، حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط٣/ ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، حققه: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣/ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ط٣/ ١٤٠٧ هـ.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت ١٠٩٤هـ)، حققه: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري (ت ٧١١هـ)، الحواشي لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر – بيروت، ط٣/١٤١٤هـ.
- مجلس من أمالي ابن الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، حققه، إبراهيم صالح، دار البشائر، ط١/ ١٩٩٤.
- المحتسب، أبو الفتح عثمان بن جني، حققه: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ١٣٨٦ - ١٣٨٩ هـ، ١٩٦٦ - ١٩٦٩ م.
- المحيط في اللغة، إسماعيل بن عباد بن العباس، المشهور بالصاحب بن عباد (ت ٣٨٥هـ)، حققه: محمد حسن آل ياسين، ط١/ ١٤١٤ – ١٩٩٤.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، بو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط١/ ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- المذكر والمؤنث، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، حققه: محمد عبد الخالق عضيمة، راجعه: رمضان عبد التواب، جمهورية مصر العربية - وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، حققه: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط١.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام(ت ٧٦١هـ)، حققه: مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط٦/ ١٩٨٥م.
- المنتخب من كلام العرب، علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ «كراع النمل» (ت بعد ٣٠٩هـ)، حققه: محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، ط١/ ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- النحو الوافي، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط١٥.
- النكت في إعجاز القرآن، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني (ت ٣٨٤هـ)، حققه: محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، ط٣/ ١٩٧٦م.
- ورفع النقاب عن تنقيح الشهاب، الحسين بن علي الرجراجي(ت٨٩٩هـ)، حققه: د. أَحْمَد بن محمَّد السراح، د. عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين أصل هذا الكتاب: رسالتي ماجستير، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط١/ ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.